
فصل تمهيدى

نبذة تاريخية

عن

القضاء عند العرب قبل الإسلام

وبعده

obeikandi.com

القضاء عند العرب قبل الإسلام

قبل أن نتحدث عن القضاء في الإسلام لابد لنا أن نقف وقفة تاريخية مع النظم التشريعية والقضائية عند العرب قبل الإسلام - في الجاهلية - ثم نلتقط الأنفاس ونتجول ثانية في جولة تاريخية قضائية نتوقف عبرها على محطات القضاء العديدة.. ولنبدأ بمحطة القضاء في الجاهلية.

القضاء في الجاهلية

لقد كان العرب في الجاهلية بدواً ليست لهم حكومة ولا قوانين، وكانوا ينقسمون إلى قبائل متعددة، وتنقسم القبائل إلى بطون وأخاذ وعشائر، وكانت كل قبيلة تكون وحدة متعاونة متكاتفه، وكان شيخ القبيلة هو صاحب السيادة فيها، وهو الذي يقودها في الحرب ويتولى تمثيلها لدى القبائل الأخرى، كما كان هو الذي يتولى القضاء والفصل في الخصومات التي تحدث بين أبنائها بعضهم البعض .

وكان شيخ القبيلة في قضائه يتبع العرف والتقاليد، كما كان يستمد قوته من القبيلة نفسها، فليس له جيش ولا سلطة يعتمد عليهما، فإذا تمرد شخص على حكمه لا يملك فرض الحكم عليه، وكل ما يمكن أن يحدث للمتمرد أن يتعرض لغضب الناس وسخط أفراد القبيلة، فقط مما قد يضطره أن يهجر القبيلة وينضم لأمثاله من المتمردين على نظم القبائل.

ولكن ماذا لو كان الخلاف بين قبيلتين واتفقتا على الاحتكام؟!

في هذه الحالة تلجأ إلى أحد الرجال الأفاضل من العرب الذين عرفوا ببعد النظر وسعة الأفق من أمثال أكتثم بن صيفى، وعامر بن الظرب.

ويذكر الأصفهاني أن أكتثم بن صيفى كان في أيامه قاضى العرب، ويذكر الميداني عن عامر بن الظرب أنه كان من حكماء العرب لا يعدل العرب بفهمه فهما ولا بحكمه حكماً.^(١)

(١) القضاء في الإسلام، للأستاذ إبراهيم نجيب ص ٢١، ص ٢٧.

وقد كان أيضاً في تلك الفترة للكهنة دور كبير في القضاء، حيث كان الناس يلجأون إليهم لبحث القضايا التي تحتاج لفكر غيبي لاعتقادهم أن للكهنة تابعاً من الجن يطلعهم على ما خفى على الناس، ومن هؤلاء سطيح الذئبي، وقد بطل أمر الكهانة بمنع الشياطين من استراق السمع، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدِ اللَّسْمِ فَمَنْ يَسْتَعِجِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ سَهَابًا مُرَصِّدًا﴾ [الجن: ٩٠].^(١)

وقد يتوارد على أذهاننا سؤال مهم ألا وهو: كيف كان حال القضاء في مكة والمدينة حينئذ، أي قبل بزوغ نور الرسالة؟

كانت مكة تحظى بشيء من الدقة في نظامها القضائي، حيث كانت مقصداً للناس لزيارة البيت الحرام الذي بناه إبراهيم، وكان يشعر أهلها بواجبهم تجاه تأمين هؤلاء الحجاج الذين يأتون إليهم من كل صوب وجهة، وخاصة أن تواجدهم يسبب رخاء لهم بسبب ما ينفقونه من أموال، ومن هنا نظمت أمور الحجابة والسقاية والرفادة والندوة والقضاء وغيرها، ووزعت على البطون، واجتمعت كلمة قريش في "حلف الفضول" على ألا يظلم بمكة غريب ولا قريب ولا حر ولا عبد إلا كانوا معه، حتى يأخذوا له حقه من أنفسهم ومن غيرهم، كما أسندت إلى أبي بكر قبل الإسلام أمور تتعلق بالقضاء كتقدير الديات والمغارم، أما بالنسبة ليثرب - المدينة - فقد كان التشريع راقياً حينئذ، حيث أخذ من التوراة وشروحها بعض الأحكام.

• مصادر التشريع في العصر الجاهلي:

كانت مصادر التشريع في العصر الجاهلي يأخذونها من تقاليدهم ومعتقداتهم، وكانت تختلف من قبيلة لأخرى كما سبق وقلنا.. ومن أمثلة ذلك:

كان يمكن في تلك الفترة جواز الجمع بين الأختين، وجواز زواج الابن من امرأة أبيه، وجواز الطلاق ولكن دون تحديد عدد المرات.

أما في الإرث فقد كانوا لا يورثون النساء ولا الأولاد الصغار، وكان الابن المتبنى يرث.

(١) تاريخ النظم القضائية في الإسلام: د. أحمد شلبي ص ٢٢

وكانت الملكية عندهم بالقهر والميراث والوصية والهبية، وكان الربا شائعاً. أما في الحدود فكانوا يقطعون لسان القاذف، ويدي الجاني، كما كان أهل المذنب يؤخذون بجنايته ويحاسبون عليها.

* * *

القضاء في صدر الإسلام

وبعد أن تعرفنا على القضاء عند العرب قبل الإسلام وطريقة إتمامه يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مهم أيضاً ألا وهو: أى القوانين كان يتبع المسلمون في صدر الإسلام قبل نزول التشريعات؟!

كان المسلمون يسرون في مطلع الإسلام تبعاً للقوانين التي كانت متبعة قبل الإسلام حتى يرد ما يبطلها أو يعدلها، بل إن من المسلمين من ظن في العهد الأول بالمدينة أنه من الممكن أن يلجأ للكاهن ليقضى في خلاف وقع بينه وبين شخص آخر من اليهود.

وقد نزلت آيتان في ذلك وكانتا هما أول ما أُلزم المسلمين بالتقاضى تبعاً للقوانين الإسلامية واللجوء للرسول ﷺ ليحكم بينهم في إشارة من الآية الأولى لمصدر التشريع الأول وهو "القرآن الكريم" في قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، وإشارة في الثانية للمصدر الثانى وهو الرسول وسنته في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾

[النساء: ٦٥].

* * *

القضاء في عهد الرسول ﷺ

الرسول ﷺ هو أول من قضى للمسلمين فيما اختلفوا فيه، وذلك تبعاً للآيات الكريمة:

﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وكان الرسول يحرص حرصاً بالغاً على العدالة بين المتخاصمين بحيث لا ينال أحد أكثر من حقه بسبب براعته في الدفاع عن نفسه و عرض وجهة نظره، ومن أجل هذا روى عنه ﷺ أنه قال: "إنكم تختصمون إلي رسول الله وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن^(١) بحجته من بعض، وإنما أفضى بينكم على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما ذلك قطعة من النار، يأتى بها في عنقه يوم القيامة".

ويروى أن الرسول قال حديثه ذلك لرجلين اختلفا في ميراث لدى الرسول، ولما سمع الرجلان هذا الحديث خاف كل منهما أن ينال من صاحبه أكثر من حقه، وقال كل واحد منهما: تركت حقي لأخي فقال لهما الرسول: "أما الآن فقوموا واذهبا فاقتما، وعليكما أن تتوخيا الحق، ثم ليطل كل واحد منكما صاحبه".

ولعل حديث الرسول الذي أسلفناه كان مطلع ما عرفه العصر الحديث من الدفاع والمحاماة عن المتخاصمين، فإن وظيفة المحامي الحق هي أن يشرح وجهة نظر موكله الذي لا يستطيع أن يشرحها حتى لا يكون أحد المتخاصمين ألحن من أخيه - أي أكثر فصاحة منه-.

ولما امتد نطاق الإسلام إلى اليمن وغيرها في عهد الرسول، ولَّى الرسول الولاية على البقاع الجديدة، وجعل للولاية الحق في القضاء بين المسلمين، ومن هؤلاء معاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن، وعتاب بن أسيد الذي استعمله الرسول على مكة بعد فتحها عندما سار منها إلى حنين، وعلى بن أبى طالب الذي أرسل إلى اليمن كذلك.

(١) أكثر فصاحة منه.

وقد وضع الرسول ﷺ القواعد التي ينبغي أن يتبعها القاضي تجاه المتخاصمين في مجلس الحكم ، فقد روى أبو داود عن عبد الله بن الزبير أن الرسول ﷺ (قضى أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم)، وروى عنه قوله: "سوّ بين الخصمين في لحظك ولفظك" وقوله: "إذا جلس الخصمان بين يديك فلا تقض حتى تسمع كلام كل منهما ، فإنه أحرى أن يتبين لك وجه الحق".

ومما لا شك فيه أن معنى هذه الأحاديث الشريفة يظهر جليا في تلك الآية. ﴿كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَقْسَطِ﴾ [النساء: ١٣٥].

• ما يجب أن يلتزم به القاضي؟

سار الفقهاء في ضوء القرآن والحديث يشرحون إلتزامات القاضي في التسوية بين المتخاصمين، فقالوا: إن القاضي يلزم أن يسوى بين الخصمين في المجلس واللفظ واللحظ ، كما يسوى بينهما في الدخول عليه وفي القيام لهما، وفي جواب السلام على كل منهما، ولا يقرب أحدهما منه أكثر من الآخر، ويجلس المتخاصمان أو يقفان بين يديه، ولا يمازح أحدهما أو يهمس إليه، وعليه أن يسوى بينهما في النظر إليهما والاستماع لهما، وفي طلاقة الوجه، وسائر وجوه الإكرام، ولا يجوز أن يجلس أحد الخصمين بجوار القاضي ويقول وكيلي جالس مع الخصم^(١).

* * *

الخلافة والقضاء

كانت من مقتضيات الخلافة أن يتولى الخليفة كل النظم القضائية، ويقول ابن خلدون في ذلك^(١): إنها من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنها فصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع.

وعندما اتسعت الدولة الإسلامية وأتاب الخلفاء قضاء عنهم ليحكموا بين الناس استقوا لأنفسهم الحكم فيما يعجز عنه القاضي وهو ما سمي "النظر في المظالم" فكانوا يباشرون ذلك بأنفسهم أو من يختارونه من ذوى القوة والسيطرة^(٢).

ويقول الشيخ محمد الخضرى^(٣): إن قضاء القضاة فى عهد الخلفاء الراشدين كان مقصورا على الفصل فى الخصومات المدنية، أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاية الأمصار، فهؤلاء هم الذين يحكمون بالقتل قصاصا أو بالجلد حدا، وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها إلا الخليفة أو عامله.

والخلاصة: إن النظم القضائية كانت كلها فى يد الخليفة أو الإمام، ثم أتاب هؤلاء ولاية عنهم وقضاة، وكانت الدائرة القضائية ضيقة ثم اتسعت بمرور الزمن فلم يحتفظ الخليفة أو الأمير إلا بالنظر فى المظالم، وحتى هذه قلدها أحيانا لمن كان ذا سطوة يمكن أن يخضع له كبار الشأن ويلتزمون بطاعته. وسيوضح هذا فيما هو آت.

* * *

(٢) المقرئى: الخط ج ٢ ص ٢٠٧.

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٣) تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٤٣.

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين

بعد وفاة الرسول ﷺ كان القضاء من الوظائف الداخلة تحت الخلافة، وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم. كما كانوا أحياناً يكلونه إلى خاصتهم كما سبق وقلنا.

ويروى أنه عندما أسندت الخلافة إلى أبي بكر أراد صاحباها عمر وأبو عبيدة أن يهونا عليه الأمر، فقال له أبو عبيدة: أنا أكفيك المال، وقال عمر: أنا أكفيك القضاء.

وفي عهد عمر انشغل الخليفة بالفتوحات ومشكلاتها، واتسع عليه نطاق الدولة، فبدأ يعين الولاة، ويعين معهم القضاة للبلاد المختلفة.

فتراه قد عين أبا الدرداء معه بالمدينة وولى شريحاً البصرة، وأبا موسى الأشعري الكوفة، وفي وسط خلافته قال لعلي: اكفني بعض الأمور وكان منها القضاء^(١).

• والفصل بين السلطات:

كان الخليفة في تلك الأثناء يعين الولاة، ويعين بجانبهم القضاة، وكان ذلك ما عرف فيما بعد باسم "الفصل بين السلطات"، فإذا كانت الولاية شاملة، وأذن للوالي بأن يختار القاضي بنفسه فإن ذلك أيضاً يتمشى مع سياسة الفصل بين السلطات، ولما ظهرت وظيفة قاضي القضاة واستقل هذا بأمر القضاء والقضاة في الدولة كان ذلك تأكيداً لسياسة الفصل بين السلطات.

وهكذا وضع الخلفاء الراشدين أسس القضاء لمن جاءوا بعدهم.

* * *

(١) مقممة ابن خلدون ١٥٤-١٥٥.

القضاء في العصر الأموي

سار القضاء في العصر الأموي سيرته في عصر الخلفاء الراشدين، ومن أروع ما ينسب للقضاء في ذلك العصر أنه لم يتأثر بالسياسة، ولم تمسه نار الفتنة التي اشتعلت بالبلاد منذ النصف الثاني من عهد عثمان، ولم يكن القضاة طرفاً في هذه الخصومات أو متأثرين بها في أحكامهم، وكانت كلمتهم نافذة على الولاية وعمال الخراج، وكانوا مستقلين تماماً في كل أعمالهم غير تابعين لميول الدولة^(١).

وقد اهتم الخلفاء الأمويون اهتماماً كبيراً باختيار القضاة فازدهى ذلك العصر بمجموعة كبيرة من القضاة الأفاضل، حتى إن عمر بن عبد العزيز كان يقول: إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل: علم بما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم على الخصم، ومشاركة أهل العلم والرأي، واقتداء بالعلماء والمجتهدين.

ورغم أن هذه الدولة قد تحولت فيها الخلافة الدينية إلى ملك سياسي إلا أنها ظلت عربية مسلمة شديدة التعصب لذلك، فلم تتأثر الأحكام الدينية والقضائية فيها بالسياسة، بل إن كثيرين من الصحابة الأجلاء ومن التابعين كانوا ينفذون الخلفاء والولاية، إذا ظهر منهم أي انحراف عن جادة الصواب، بل كان بعض الفقهاء يشند في الزجر، فلا يستطيع الخليفة النيل منه احتراماً لعلمه واعتقاداً أنه يمارس حقه^(٢).

ويعتبر العهد الأموي امتداداً لعهد الخلفاء الراشدين في طريقة أخذ الأحكام من المصادر الإسلامية؛ إذ إن المذاهب لم تكن قد ولدت بعد، فكان القاضي يعتمد على الكتاب والسنة وينتفع بما سبقه من إجماع العلماء، عندما لا يكون هناك نص من القرآن والحديث، كما يجتهد رأيه إذا لم يجد ما يستند له من قرآن أو حديث أو إجماع.

(١) د. حسن إبراهيم، ود. علي إبراهيم: النظم الإسلامية ص ٣٣٤ .

(٢) إبراهيم نجيب. القضاء في الإسلام ص ٦٠ .

القضاء في عصر النهضة الفكرية

وصلت النهضة الفكرية الإسلامية قمتها في المدة بين (١٠٠:٣٠٠هـ)، ففي هذه الفترة ظهرت المذاهب وظهر التدوين، وكان عصر المذاهب عصراً خلاقاً، فلم يقنع العلماء فيه بالبحث عن الحلول للمشكلات التي تعرض لهم فقط، بل راحوا يفترضون المشكلات ويقترحون الحلول الفرضية لها، فتكونت من ذلك حصيلة واسعة حول مختلف الشئون التشريعية، وكان كل عالم يعرض رأيه في المسألة بأدلة يستمدّها من الكتاب أو السنة أو غيرهما من مصادر التشريع.

ودونت هذه الآراء ونشرت هنا وهناك.

وبالطبع تأثر القضاء بذلك الوضع، ففي فترة النشاط والاجتهاد كان دور القضاء جزءاً من هذا النشاط، وكان القاضي يتدارس المشكلة، ويجد لها الحل من المصادر المختلفة أو من اجتهاده.

ولكن بعد استقرار المذاهب أصبح كل عالم يتبع مذهباً، ويعرف فقه هذا المذهب، وأصبح القضاء تابعاً للمذاهب، فإذا كان مذهب الشافعي منتشراً في مكان، كان القاضي شافعيّاً، وإذا كان مذهب مالك سائداً كان القاضي مالكيّاً وهكذا، وأصبح مذهب الإمام المدون هو مرجع القاضي، ولم تعد له حاجة للعودة للمصادر الأصلية اكتفاء بما قدمه مدونو المذاهب من أدلة تقنع الباحث والقاضي.

ومن الملاحظ أن القاضي في هذه الفترة لم يكن مقلداً تماماً، بل كان عالماً بالمصادر الأصلية ولكنه قانع باتجاه شيخه صاحب المذهب الذي ينتمي إليه، وكان أحياناً يضيف الجديد من فكره وجهده وشرحه.

ومن أشهر هذه المذاهب:

- **مذهب الأوزاعي:** لصاحبه أبي عمرو عبد الرحمن بن محمد الأوزاعي والذي انتشر مذهبه في الشام، حيث كان يقطن ثم انتقل للأندلس ولكن سرعان ما تغلب مذهب الشافعي عليه في الشام ومذهب مالك في الأندلس.

• **مذهب أبي داود الظاهري:** وقد انتشر بالكوفة وكان من أتباع الشافعي ثم استقل بمذهبه، وقد عمل به من خلال أتباعه وأنصاره حتى منتصف القرن الخامس حيث ضعف وقل أتباعه.

• **المذهب الحنفي:** لصاحبه أبي حنيفة وكانت نشأته بالكوفة، وكان له تلاميذ وأتباع، وكان يحظى بمكانة عظيمة بين علماء عصره، ولكنه لم يكن يحظى بتلك المكانة مع حكام عهده لاستقلاله بالرأى، وقد عاصر أبو حنيفة سقوط دولة الأمويين وقيام الدولة العباسية والغريب أنه كان مغضوبا عليه من حكامها أيضا، حتى أن المنصور عرض عليه القضاء فرفض فحبسه كما سبق وامتنع عن نفس المنصب أيام الأمويين في الكوفة.

ومن الواضح أن اعتذاره عن منصب القضاء كان لعدم رضاه عن الحاكمين مما تعرض بسببه للأذى.

ومن تلامذته أبو يوسف يعقوب الأنصاري، وقد وصل أبو يوسف لأعلى المراتب في دولة الرشيد، وهو أول من عين في منصب قاضي القضاة.. كذلك محمد بن الحسن وهو صاحب الفضل في تدوين مذهب أبي حنيفة وكتبه هي أقدم ما يعتمد عليه أساتذة المذهب وأتباعه حتى الآن.

• **المذهب المالكي:** لصاحبه مالك بن أنس بن مالك وهو أصله من اليمن، ثم انتقل مع أحد أجداده للمدينة فعاش فيها هو وذريته من بعده، وتلقى علومه من علماء المدينة، وكان مشهورا له بالذكاء والفطنة، وكان مالك جريئا في الحق يقول ما يعتقد حتى لو تعرض للأذى.. وكان يعود أولا إلى القرآن ثم السنة وبعدهما يلجأ للإجماع، أما القياس فهو آخر ما يلجأ إليه. وهو من دون مذهبه بنفسه في كتابه "الموطأ" - وسنوضح هذا بإسهاب في الكتاب المخصص لأشهر كتب الحديث والفقه - وقد حاول الرشيد أن يأمر الناس باتباع كتابه فمنعه من ذلك، وقال: "إن أصحاب رسول الله تفرقوا في الأمصار فحدثوا، فعند كل بلد علم، وقد قال ﷺ: اختلاف أمتي رحمة" وعندئذ عدل الرشيد عن رأيه.

• **المذهب الشافعي:** لصاحبه أبي عبد الله محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع، وكان يحتج في مذهبه أولا بالقرآن، ثم يتبعه بالسنة، وكان يدافع عن السنة دفاعا قويا، ويرى أنه لا يمكن تركها لغيرها مادامت موجودة، ثم يأخذ بالإجماع بعد ذلك، ثم يعتمد للقياس على أن يكون له أصل معين، وقد دون الشافعي مذهبه

في الفقه بنفسه في كتابه الجامع (الأم) الذي يحوى أهم الآراء الفقهية التي ظهرت في عصره وموقفه منها، كما يحوى آراء أخرى جديدة له، وقد أتيح للشافعي أن ينشر مذهبه بنفسه وذلك للرحلات العديدة التي قام بها.

كانت أسرته تقيم في مكة وخرج والده لغزة بفلسطين فولد الشافعي هناك، ثم عادت به أمه لمكة فتربى بين يدي علمائها وأئمتها، حيث حفظ القرآن في سن السابعة، وحفظ "الموطأ" في سن الحادية عشرة، وقد سمح له بالفتوى في سن الخامسة عشرة.

● **المذهب الحنبلي:** لصاحبه أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني البغدادي، نشأ ببغداد وتلقى العلم وسمع الحديث من خيرة العلماء والمحدثين في عهده، ورحل عدة رحلات للسمع والطلب. وكان يعتمد في تدوين مذهبه على خمسة أصول هي: الكتاب والحديث، فتوى الصحابي عند عدم وجود النص، إذا تعددت الآراء لجأ لأقربها من الكتاب والسنة، مرجحاً للحديث المرسل أو الضعيف على القياس، يلجأ للقياس للضرورة إذا لم يجد شيئاً من الأصول الأربعة.

وأحمد بن حنبل كالشافعي حيث كتب كتابه "المسند" وجمع فيه نحو ألف حديث اشتملت على مسائل الفقه وأبوابه، ولكن كتابه لم يأت مرتباً على أبواب الفقه.

وهكذا نرى أن انتشار المذاهب في تلك الفترة لم يكن لإيفاء الناس بحاجتهم فقط، بل كانت تقترح المشكلات وتتفرع الفروع ويبحثون عن حلول تفيد السائل والمتسائل، فقد كان بحق العصرين الثاني والثالث يعتبران عصرى اجتهاد مطلق، حتى إن هناك مذاهب كثيرة قد فنيت وضاعت ليس لضعفها ولكن لقلة التلاميذ الذين نشروها وكتبوا فيها وأيدوها.

القضاء بعد عصر النهضة حتى قيام العثمانيين

مرت بالعالم الإسلامي ظروف وأحداث أثرت على الحياة السياسية ابتداء من القرن الرابع الهجري، وامتد هذا التأثير إلى الحياة الدينية والقضائية، وهو ما سنتناوله الآن في عدة نقاط:

• إن ما خلفه العصر السابق من فكر وتدوين وفروض أتاح فرصة الكسل الذهني لعلماء هذا العصر، فقد وجد علماء هذا العصر بغيتهم فيما خلفه السابقون، ومن هنا لم يحتاجوا إلى إعمال الذهن والبحث والاجتهاد، وربما كان عذرهم أن عصرهم لم تظهر فيه قضايا ليست لها حلول فيما دونه السابقون من فروض.

• فلما جاء الجيل التالي كان الكسل الذهني قد أصبح طبيعة، وأصبح التقليد أيضا سمة سائدة، وكان عصراً تشبث فيه الفقهاء بما كتبه السابقون لايحيدون عنه، ولا يحاولون الاجتهاد وإن ظهرت مسائل لم يدون السابقون لها حلولاً، فظهر فراغ في التشريع.

• التفكك السياسي شمل العالم الإسلامي بعد ضعف الخلافة العباسية وقد كان لهذا التفكك رد فعل على الحياة الفكرية في مجال التشريع والقضاء.

• حقق النشاط الشيعي انتصاراً سياسياً في بغداد بقيام البويهيين (٣٣٤-٤٤٧هـ)، وفي الشمال الإفريقي ومصر بقيام الفاطميين (٢٩٧-٥٦٤هـ)، وقد تسبب عن هذا أن أصبح القضاء تابعاً بشكل غالب للمذهب الشيعي، وتوقف أو ضعف نشاط القضاء السني.

• ختم العصر العباسي بكارثة كبرى أكلت كثيراً من الفقهاء ودمرت كثيراً من دور العلم، وهي كارثة التتار، وانشغلت البلاد الإسلامية في آخر العصر العباسي وبعد سقوط العباسيين بمواصلة الصراع ضد الصليبيين، وقد تسبب عن الصراع في هذين الميدانين تخلف واسع في النشاط الفكري ظهر أثره في ساحة القضاء، كما ظهر في المجالات المختلفة.

وهكذا شهدت العصور العباسية المتأخرة، والعصور التي تلت سقوط العباسيين

هذا التخلف العلمى وكان القضاء يسير على المذاهب، وكان القاضى يختار تبعاً لمذهب البلدة التى يعين فيها، وكان علمه يقاس بمقدار إحاطته بفقهِ هذا المذهب دون النظر إلى قدراته العلمية الأخرى، وأحياناً كان يعين قضاة من أكثر من مذهب إذا تعددت المذاهب ببلد من البلدان، وكان القضاة يستمدون الأحكام من كتب المذاهب دون عودة إلى المصادر الأصلية.

وبصفة عامة فقد ظل القضاء يستمد الأحكام من الفكر الإسلامى كما كان الحال فى مطلع الإسلام، وقد تغيرت الظروف من اجتهاد إلى تقليد، ومن نشاط إلى تخلف، ولكن مع الحرص على التمسك بالتشريع الإسلامى، واستمداد كل القوانين والأحكام منه.

* * *

القضاء في العصر العثماني

بدأ العثمانيون زحفهم على العالم الغربي ابتداء من سنة ١٥١٦م، وخلال هذا القرن امتد سلطانهم فأصبحوا يمثلون أكبر سلطة في العالم الإسلامي، وذاع صيتهم ونفوذهم الفكري فوصل إلى الهند وجنوب شرقى آسيا، وقد بقى سلطانهم السياسى ونفوذهم الفكري بشكل أو بآخر حتى سقوط إمبراطوريتهم فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م)^(١).

أما فى مجال القضاء - وهو ما يهمنى فى هذا الصدد- فقد أضاف العثمانيون عوامل جديدة إلى عوامل الضعف السابقة، فابتداء من عهد السلطان سليمان بدأت القسطنطينية تعين قاضياً عثمانياً فى كل ولاية من الولايات التى احتلتها، وكان هذا القاضى رمز السلطة القضائية، ولذلك كان يسمى "قاضى العسكر"، وكان هذا يعين نواباً له من الولايات تبعاً للمذاهب السائدة فى كل الولاية، ويعين الشهود لهذا النائب، ولهؤلاء النواب أن ينظروا القضايا، ولكن حكمهم لا يعلن إلا بعد موافقة قاضى العسكر^(٢).

وفى العصر العثمانى كثرت الرشوة فى ساحة القضاء، ويحكى الجبرتى ذلك قائلاً: حصلت جمعية ببيت البكرى، وحضر المشايخ وخلافهم وتذاكروا ما يفعله قاضى العسكر من الجور والطمع فى أخذ أموال الناس والمحاصيل، وبهذا فحش أمر القضاة العثمانيين واحدا بعد الآخر، وقد عرفوا بابتكار الحيل لسلب أموال الناس والأيتام والأرامل، وكان كلما جاء قاض ورأى ما ابتكره سلفه أحدث هو أيضاً أشياء جديدة من نواحى الفساد والفحش^(٣).

تلك كانت سمة القضاء فى العصر العثمانى؛ تخلف فكرى ورشوة، وجور فى كثير من الحالات.

(١) تاريخ الامبراطورية العثمانية الجزء الخامس من موسوعة التاريخ الإسلامى د. أحمد شلبى.

(٢) ميخائيل شاروييم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٣ ص ٤٢ .

(٣) عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. حوادث سنة ١٢٣١هـ .

بدء تعدد المحاكم واقتباس قوانين غير إسلامية

كان أخطر ما قدمه العصر العثماني للمناطق التي حكمها أنه منح امتيازات للأجانب، وأسفرت هذه الامتيازات عن السماح للدولة الأجنبية بإقامة محاكم قنصلية بالبلاد التابعة للإمبراطورية العثمانية، يحاكم أمامها مواطنو هذه القنصليات، كما كانت تقضى فى المشكلات التي تقع بين مواطنيهم وبين الرعايا المسلمين، وكان ذلك أول باب فتح لتعدد المحاكم من جانب، ولإقتباس قوانين غير إسلامية من جانب آخر.

الاحتلال الأوروبى وأثره على القضاء

أسلمت الامبراطورية العثمانية الدول العربية إلى الاستعمار الأوروبى، واكتمل للأجانب نفوذهم فى هذه الأقطار العربية، وامتد هذا النفوذ إلى ساحة القوانين والقضاء، فعرفت البلاد العربية القضاء الأجانب والقوانين الأجنبية، ولم يبق إلا الأحوال الشخصية تستمد الأحكام من الشريعة الإسلامية، وكان للأحوال الشخصية محاكم خاصة أصبح يطلق عليها المحاكم الشرعية، وكانت هذه فى بعض الأقطار حالتها يرثى لها، أما القضاء بجاهه ومكانته فقد تحول للمحاكم الأخرى، مما جعل القضاء الإسلامى غربياً فى دياره، والتشريع الإسلامى غربياً بين المسلمين.

القضاء بعد الاستقلال

بعد ذلك صارعت الدول العربية أوروبا صراعاً طويلاً ومريراً امتد حتى الستينيات من القرن العشرين، وانتهى بحصولها جميعاً على الاستقلال، ولكننا نستطيع أن نقول إن المسلم المستقل أصبح غالباً راضياً بما يراه فى دور القضاء، فهو قد ثار على الحكم الأجنبى، ولكنه لم يثر على القوانين الأجنبية التي زحفت إلى ساحة العدالة، وإذا كنا لاننكر أن أصوات المفكرين المسلمين لم تسكت، وأنها ظلت ترتفع من حين إلى حين، وقد تهدأ ولكنها تعود للارتفاع مطالبة بالعودة الكاملة للتشريع الإسلامى.

ولنتناول مصر الحديثة كنموذج لما حدث من تطور فى القضاء.

مصر الحديثة والقضاء

عندما أصبحت مصر ولاية عثمانية تغير النظام الإدارى والقضائى بمصر، وبدأ التغير الواسع فى القضاء فى عهد السلطان سليمان القانونى، ففى شهر رجب سنة ٩٢٧هـ - (١٥٢٠م) قدم قاضى العسكر التركى واسمه "سيدى شلبى" ويده مرسوم من السلطان سليمان يصفه بأنه أعظم قضاة السلطان وأكبرهم، وأن له القول الفصل فى القضاء بمصر، وسرعان ما أصدر هذا القاضى التعليمات التالية:

- أ- أبطل القضاة الأربعة الذين كان بيدهم سلطان القضاء.
- ب- عين له نوابا بدلا منهم، وكان لكل مذهب نائب.
- ج- وكان يتحتم على هؤلاء أن يحصلوا على موافقة قاضى العسكر التركى على كل أحكامهم.
- د - ثم صدرت التعليمات بأن يقتصر القضاء على مذهب أبى حنيفة، ثم تأكد ذلك فى عهد محمد على، إذ صدر فرمان من الآستانة بتخصيص القضاء والإفتاء بهذا المذهب.

أما قضاة المديرىات والمحافظات فلم تكن الجنسية التركية شرطا فيهم، ولكنهم كانوا يعينون بقرارات تركية يصدرها السلطان أو قاضى القضاة التركى، وكان هناك موظف تركى يشغل وظيفة اسمها "تخته باشا"، وكانت مهمته ترشيح القضاة ليصدر تعيينهم من الآستانة، وقد أساء هذا الموظف استعمال سلطاته فكان يرشح من يدفع له قدرا أكبر من المال ولو لم يكن أهلا لتولى هذه الوظيفة. وكانت مرتبات القضاة تؤخذ من رسوم القضايا^(١).

وابتداء من عهد سعيد حصلت التعديلات التالية فى هذا المجال:

- تم الاتفاق بين سعيد باشا وبين الآستانة على أن يتولى والى مصر تعيين قضاة المديرىات والمحافظات.

(١) القضاء فى الإسلام للأستاذ محمود بن عرنوس ص ٧٠٧ وما بعدها بتصرف.

- وألا يبقى لسultan الأستانة إلا تعيين قاضى القاهرة وقاضى مدينة السويس، ودفع سعيد للأستانة مبلغا من المال نظير ذلك.
- وبالتالي وألغيت بالتالى وظيفة "تخته باشا".
- وألغيت رسوم القضاء التى كانت تؤخذ المرتبات منها، وأصبح للقضاة مرتبات ثابتة من الدولة.

أما الخديو إسماعيل فقد حرص على أن يصبح من حقه تعيين قاضى القاهرة والسويس أيضا، فاتفق على أن يبقى القاضى العثمانى بالأستانة، وأن يكون له نائبان بالقاهرة والسويس يختارهما الخديو ويصدر بتعيينهما مرسوم من الأستانة.

وبانتهاء العهد التركى سنة ١٩١٤ أصبح لوالى مصر الحق الكامل فى تعيين القضاة.

• مدرسة القضاء الشرعى :

ولكن ما حدث فيما سبق من دخول الرشوة فى تعيين القضاة، وعدم الاهتمام بتكوين القاضى، وبروز نوع جديد من القضاة بمصر بعضهم من الأجانب فى المحاكم القنصلية والمختلطة، وبعضهم من خريجي مدرسة الحقوق المصرية فى المحاكم الوطنية، كل هذا ألقى ظللا على نوعية القضاة الشرعيين الذين سلب منهم النفوذ، وأبعدت عنهم القضايا إلا قضايا الأحوال الشخصية بسبب تعثرهم وضعفهم الذى لم يكن من صنع أيديهم.

وقد وصف الإمام محمد عبده الحالة التى آل لها القضاة الشرعيون بقوله فى تقرير طلب منه سنة ١٨٩٩ :

"قبل أن أقول كلمة فيما عليه الأغلب من هؤلاء القضاة أقول ليست المحاكم الشرعية وحدها هى التى ابتليت بغير الأكفاء، فكثير من القضاة فى المحاكم الأهلية لا يزيدون فى معارفهم عن كثر الكلام فيهم من قضاة المحاكم الشرعية..... وعلى كل فقد وجدت قضاة فى المحاكم الشرعية خصوصا فى المراكز لا تسر معارفهم الشرعية والنظامية، ولا يرضى العدل سيرهم فى

أعمالهم، ولذلك وجدت الحاذق منهم يحول جميع القضايا تقريباً إلى محاضر للصلح تجنباً للحكم، ولا يلبث المتصالحان أن يختلفا لأن الصلح غير حقيقى.. وشهدت كاتباً يقطع على القاضى كلامه مع المتحاكمين....."

واقترح الإمام محمد عبده إنشاء مدرسة لتخريج القضاة الشرعيين على نمط مدرسة الحقوق التى كانت قد أنشئت سنة ١٨٦٨ لتخريج قضاة للمحاكم الأهلية، واستطاع هذا الاقتراح أن يتغلب على تعويق اللورد كرومر الذى كان لا يريد لهذه المحاكم قوة أو وجوداً، وتكونت لجنة برئاسة الإمام محمد عبده وقدمت تقريراً بضرورة إنشاء مدرسة للقضاء الشرعى، وسارت مراحل هذه المدرسة كالآتى:

• صدر الأمر العالى سنة ١٩٠٧ بإنشاء هذه المدرسة بعد أن تبنى موضوعها الزعيم سعد زغلول وزير المعارف آنذاك، وكانت تقسم إلى قسمين: الأول: لتخريج كتاب للمحاكم الشرعية. والثانى: لتخريج قضاة هذه المحاكم، واختير لها عاطف باشا بركات ناظراً.

• عين أحمد حشمت بعد ذلك وزيراً للحقانية فأظهر غضبه على هذه المدرسة إرضاء للخديو عباس الثانى الذى لم يكن راضياً عنها، ولذلك ضمت للأزهر سنة ١٩١١ وفقدت بذلك استقلاليتها.

• فى سنة ١٩١٦ ألحقت بوزارة الحقانية وفصلت عن الأزهر.

• فى سنة ١٩٢٣ صدر قانون بإنشاء أقسام للتخصص فى الأزهر، فجعلت هذه المدرسة قسماً من أقسام الأزهر لتخريج القضاة الشرعيين، وألغى القسم الأول الذى كان يخرج كتاب المحاكم.

وبعد قليل ألغيت هذه المدرسة اكتفاءً بتخصص القضاء فى كلية الشريعة.

وقد خرجت مدرسة القضاء الشرعى نخبة ممتازة من القضاة والمفكرين، وكانت ساحة القضاء الشرعى تزدهى بجماعة، بعضهم من بقايا مدرسة القضاء الشرعى وبعضهم من تخصص القضاء بكلية الشريعة، ولكن هذه المحاكم الشرعية، كانت تعاني الإهمال وقضى عليها وألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بحجة انحراف فى بعض قضائياتها.

وانتهى بذلك قضاة هذه المحاكم بنهايتها وأصبح قضاؤها جزءاً من قضاء المحاكم الأهلية.

ثم حدثت بعد ذلك تطورات كثيرة فى القضاء المصرى من الصعب رصدها جميعاً فى هذا الصدد ولكن سنذكر آخر هذه التطورات فى الفصل الأخير وهو اعتلاء المرأة المصرية لمنصة القضاء.

وعموما نحن لاستطيع أن ننكر أن القضاء المصرى كان دوما قضاء عظيم نال كل تقدير وإجلال، وكانت له مواقف صلبة حازمة ضد قوى الطغيان فى جميع العصور فلم يخضع أبداً للاستعمار، ولم يكن أداة فى يد أحد حتى اضطر الطغاة أحيانا لأن يكونوا محاكم عسكرية كلما خطر لهم أن يتخطوا القوانين لأن محاكم مصر وقضاتها لم يقبلوا أبداً أن يكونوا أداة ظلم ضد الحق والقانون.

وبعد أن تناولنا هذه النبذة التاريخية عن القضاء قبل الإسلام، وبعده سنتوقف هنا لنعبر لمحطة جديدة ونتحدث عن النظم القضائية فى الإسلام.

* * *